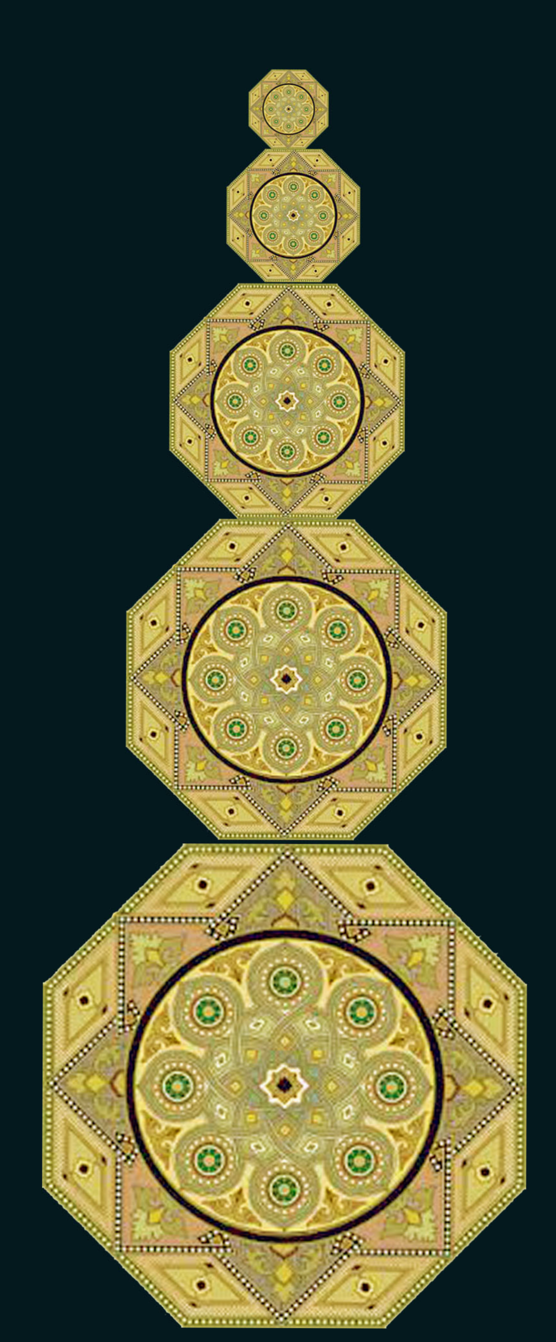
بغية الراغب الحثيث

في أصول علم الحديث

للعلامة محمد مرتضى الزبيدي



محمد آل رحاب





بُغْية الراغب الحثيث

في

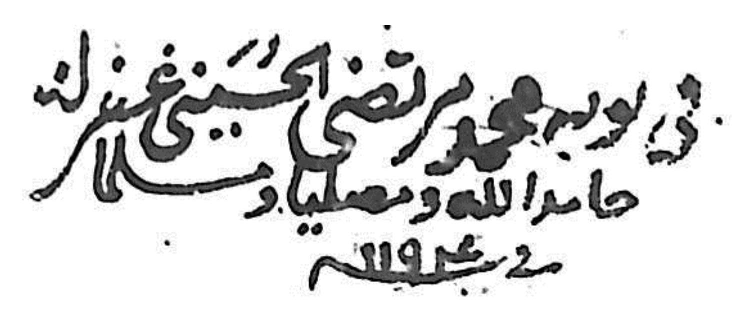
أصول علم الحديث

(ينشر لأول مرة ولله الحمد)

للعلامة

محمد مرتضى الهندي الأصل الزبيدي ثم المصري

(1145-1205 هـ)



اعتنى بها

محمد بن أحمد بن محمود آل رحاب

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

الحمدُ لله على نَعمائه المتسلسلة المتوافرة، وآلائه المتكاثرة المتواترة، على كل آحاد في كل آن وحين، بلا حصْر عدد طرقها ولا تعيين، والصلاةُ والسلام على سيدنا ومولانا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين،

وبعد فقد سُئلتُ أيام زيارتي للولي العارف بالله تعالى أبي محمد عبد الله بن علي الأسدي تلميذ سيدي القطب[1] محيي الدين عبد القادر الجيلاني-قدس الله أسرارهم- بمحروسِ الحدثة من البلاد اليمنية من بعض من الإخوان المحصلين الذين جرت بيني وبينهم مذاكراتٌ نافعة، ومطارحاتٌ هي للدرجات إن شاء الله تعالى رافعة، عن وضع رسالة في أصول علم الحديث تكون حاوية لما ذكره الحافظُ جلال الدين عبد الرحمن الأسيوطي[2] في بعض رسائله في ذلك[3] مع إلحاق زوائد، هي في الحقيقة فوائد، فأجبتُ لهم مع اعترافي بقصور الباع في هذا العلم الجليل القدر، وعدم المراجعة إلى كتب هذا الفنِّ إلا اليسير النزْر، فجاءت بحمد الله حائزة لمرغوبهم، جامعة للزوائد

---

[1] تشرع زيارة القبور للدعاء لأهلها والاتعاظ بتذكر الآخرة، ولا يجوز شد الرحال لها والتبرك بأهلها الأموات الذين هم بحاجة للدعوات والرحمات، والقطب من مصطلحات الصوفية، ولبسط المقال فيه مقام آخر.

[2] إحدى الأوجه في نسبته رحمه الله.

[3] الظاهر أنه قسم أصول الحديث من النقاية ، ويسر الله وله الحمد والمنة الوقوف على نسخة نفيسة مقروءة عليه وعليها خطه.

على حسب مطلوبهم ، فرحم الله تعالى مَن إذا رأى فيها خطأ أو سهوا أصلحه بقلم الإصلاحِ، ودعا لي وله وللمسلمين بالصلاح، وبعدَ أن لاحت على صفحاتها لوائح الإكمال، بفتح القريب المتعال أسميها:

بغية الراغب الحثيث في أصول علم الحديث

وعلى الله توكلي، وبه أستعين، فأقول:

الخبر إن وصلت طرقه إلى رتبة تعداد تحيل العادة وقوع الكذب منهم تواطئا أو ارتفاقا بلا قصد مع الاتصاف بذلك في كل طبقة **فمتواتر**، والصحيح فيه إفادة العلم اليقيني شرعا، وعدم تعيين العدد، ومنهم من عينه، ومنشأ ذلك الاستدلال بما جاء فيه ذكر ذلك العدد،

فإن لم يبلغ ذلك **فآحاد**، ويجبُ العملُ به، فإن كان بواحد فقط بأن وقع التفرد في أيِّ موضعٍ كان **فغريب**.

وينقسم إلى صحيح وغيره، وكذا إلى غريب إسناد فقط وغريب إسناد ومتن معًا ولم يوجد إلا إن اشتهر ذلك الواحد ثم رووا عنه كثيرون كحديث النية، وذلك التفرد إن كان وقوعُه في أصل السند ومداره فمفردٌ مُطلق كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته، وقد يتفرد به راوٍ عن ذلك المتفرد، وقد يستمر في جميع رواته أو أكثرهم أو

بالنسبة إلى شخص معيَّن وإن كان مشهورا بطريق آخر **ففرد نسبي** ومعين أو باثنين فقط عن اثنين فقط ولا أقل **فعزيزٌ** سُمي به لقلة وجودِه أو قوّته كحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : لا يؤمن أحدكم...إلى آخره.

أو بأكثر منه **فمشهور** سُمي به لوضوحه واشتهاره على الألسنة سواءٌ وُجد له سند واحد أو لم يوجد أصلا، وهو **المستفيض** على رأيٍ، وقيل: غير ذلك، **والآحاد** بأقسامه الثلاثة مقبول يجب العمل به.

ومردود لم يرجح صدق المخبر به، فالأول على أربعة أقسام:

فإن نقله عدلٌ بأن لم يكن فاسقا ولا مجهولا تام الضبط بأن لم يكن مغفلا أو أخف منه متصل السند غير معلل ولا شاذ **فصحيح لذاته**

أو وُجد القصور مع كثرة الطرق **فصحيح لا لذاته**، ويتفاوت في القوة باعتبار ضبط رجاله وتحرِّي مُخرِّجيه، ومِن ثَمَّ قُدِّمَ ما خرَّجه البخاري ثم مسلم ثم ما اتفقا عليه ثم ما انفرد به أحدهما ثم ما كان على شرطهما أو شرط أحدهما ثم شرط غيرهما.

ومنها كرواية الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وتُسمى: رتبة عليا، ودون ذلك كرواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، ودون ذلك كسهيل عن أبيه عن أبي هريرة.

فإن قل الضبط مع وجود البقية **فحسنٌ لذاته** يحتج به كالصحيح كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده،

وإن قامت قرينة ترجح جانب قَبول ما يتوقف فيه فهو **حسن لا لذاته**،

والأول إن اعتضد صار **صحيحا لغيره**، ويُسمى: **الحسن لشيء خارج**، ويعمل به في فضائل الأعمال **كالضعيف** بل أولى، وأما في الأحكام فإن كثرت طرقه قُبل أو عضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن عمل به فيها أيضا وإلا فلا.

واجتماع **حسن مع صحيح** إما للتردد في الناقل أو باعتبار إسنادين ، وتقبل زيادة راويهما العدل الضابط على غيره إن لم يقع تنافٍ بينها وبين رواية من لم يزدْ، وإلا فإن لزم من قبول إحداهما إحداهما[4] رد الأخرى احتيج إلى الترجيح، فإن خولف بأرجح منه وأولى إما لمزيدِ الضبط أو كثرة العدد أو نحوه، فإن كان مقبولا **فشاذ**، والراجحُ **محفوظ**، وإلا **فمنكر**، والراجحُ **معروف**.

وإن سلم من المعارضة **فمحكم**، وإلا فإن أمكن الجمع بينهما فيُسمى: **مختلف الحديث** (لا عدوى ولا طيرة) مع حديث (فر من المجذوم فرارك من الأسد)، وإلا فإن عرف الآخر منهما إما بالنص أو بتصريح الصحابي به أو بالتاريخ فالآخر **ناسخ**

[4] في ب: أحدهما بغير ألف.

والمتقدم **منسوخ**، وإن لم يعرف فإما أن يرجح أحدهما بمرجح إن أمكن أو يوقف عن العمل حتى يظهر مرجح، وذلك الفرد النسبي إن وافقه غيره فهو **المتابع**،

فإن حصل للراوي **فمتابعة تامة**،

أو لشيخه فصاعدا **فالقاصرة**، ويستفاد بها التقوية،

أو متن يشبهه إما في اللفظ أو في المعنى فقط من رواية آخر **فشاهدٌ**، وخص قوم **المتابعة** بما حصل باللفظ، **والشاهد** بما حصل بالمعنى،

وتتبع الطريق من المحدث لذلك الحديث **اعتبار**، والثاني أعني: المردود إما أن يكون رده **لحذف** بعض رجال الإسناد، فإن كان من مباديء السند من تصرف مصنف سواء كان الساقط واحدا أم أكثر **فمعلق**، وكذا إذا سقط كل رجاله فحكمه في صحيح البخاري إن أتى بلفظة "قال" أو "روي" دلَّ على أنه ثبت عنده، أو بـ"يُذكر" و"يُقال" ففيه مقال، وأما في غير الصحيح فمردود لا يقبل ،

أو من آخر السند من بعد التابعي أو غير ذلك بلا شرط الأولية والآخرية **فمرسلٌ** لا يحتج غير مراسيل ابن المسيب للجهل بحال الساقط إذ يحتمل أن يكون صحابيا أو تابعيا، وعلى الثاني ضعيفا أو ثقة وعلى الثاني حمله من صحابي أو تابعي.... وهلم جرا، وهذا أولى مما قيل أن المرسل ما سقط فيه الصحابي، إذ الصحابةُ كلهم عدولٌ،

والخفي من المرسل ما يروىٰ عمن عاصره ولم يعرف أنه لقيه أو من أثناء الإسناد فوق الاثنين فصاعدا متواليا فمعضل، وإن لم يكن ذلك علىٰ التوالي بل من موضعين أو أكثر فمنقطع، وذلك السقط إن وضح فمدرك بعد التلاقي وإن خفي بحيث لا يدركه إلا الحذاق فمدلَّس بالفتح، والفاعل مدلِّس بالكسر، وحكمه إن كان ثقة لم تقبل إلا ما صرح فيه بالتحديث دون عن وقال، والفرق بينه وبين المرسل الخفي المتقدم ذكره بالمعرفة وعدم المعرفة أو يكون رده لطعن في الراوي، فإن كان لكذب في الحديث تعمدا فموضوعٌ تحرُمُ روايته إلا لبيان حاله قيل: إلا في مواضع مخصوصة ، ويعرف بالإقرار والقرائن بأن يكون مناقضا للنص أو السنة أو الإجماع أو صريح العقل أو يؤخذ من حال الراوي كما وقع لغياث بن إبراهيم أو بالاختراع من عنده أو من غيره إما بعض السلف أو قدماء الحكماء أو بعض الإسرائيليات،

إما لعدم الدين أو غلبة الجهل أو فرط العصبية أو يكون ذلك لتهمة الراوي بالكذب بمخالفته للقواعد المعلومة أو عرف به في كلامه، وإن لم يظهر **فمتروكٌ** وهو دون الأول، أو فحش غلطه أو غفلة عن الإتقان،

أو فسق بالفعل أو بالقول **فمنكرٌ** أو وهم، فإن اطلع عليه بعد مزيد تفتيش مَن هو من أهل نقد هذه الصناعة علىٰ قادحٍ إما إلهاما محضا أو غير ذلك **فمعللٌ** إما صحيح المتن والإسناد أو أحدهما، والقدح في أحدهما قدحٌ في الكل أو مخالفة بتغير سياق

السند بأن يروي متنين مختلفين لهما إسنادان بواحدٍ أو يروي أحدهما ويزيد فيه من الآخر ما ليس في الأول ونحو ذلك من الصور ف**مُدرجُ** [5] **السند** أو يُدمج **موقوفٌ** من كلام الصحابي **بمرفوع** من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أول الحديث أو آخره أو وسطه **فمُدرج المتن**، ويُعرفُ بتصريح الراوي وغير ذلك،

أو بتقديم أو تأخير إما في الإسناد أو في المتن **فمقلوبٌ** كمرة بن كعب وكعب بن مرة، وكحديث أبي هريرة رضي الله عنه في السبعة الذين يظلهم الله تعالى تحت عرشه، فذكر (...ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله)،

أو بزيادة راو في أثناء الإسناد **فمزيدٌ** ،

أو بإبدال إما لراوٍ أو لفظ بآخر مع عدم المرجح لإحدى الروايتين على الأخرى **فمضطربٌ**، وإذا كان أحدهما مرجحا بحفظ أو نحوه فالعمدة على الراجح، وقد يقع ذلك عمدا امتحانا وهو جائزٌ بانتهاء الحاجة إليه.

أو بتغير نقطه إما في الإسناد أو المتن **فمصحفٌ** كتصحيف عقبة بن الندر بالنون والدال المهملة بالباء الموحدة والذال المعجمة ، وكذا حديث (من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال) فقال: شيئا من شوال .

---

[5] وللعلامة السيوطي المدرج إلى المدرج.

أو تغير شكل فمحرفٌ كتحريف سليم بالضم بسَليم بالفتح أو عكسه،

والأولى إتيان الحديث بلفظه أو تمامه، ولا يجوز إبداله بمرادف له أو نقصه إلا لعالمٍ بمدلولات الألفاظ لأمْنِه من الإبدال بما لا يطابق إلا فيما تُعبّد بلفظه كالأذكار أو مِن جوامع الكلم،

فإن كان في معنى الحديث خفاء إما بأن يكون اللفظ مستعملا بقلة لكن في مدلوله دقة احتيج إلى مطالعة كتب **الغريب** كـ"النهاية" وغيره،

أو بكثرة مع الدقة في مدلوله احتيج إلى المؤلفات في **المشكل** كـ"كتاب" الطحاوي وغيره.

وذلك الرد إما أن يكون لجهالة الراوي إما بذكر نعته الخفي من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حِرفة دون ما اشتهر به لغرض أو قلة روايته بأن لم يرو عنه إلا واحد، وقد صُنف فيه.

أو إبهام اسمه اختصارا من الراوي، ويُعرف بوروده مسمى من طريق آخر أو لفظ تعديله **فمبهم**، ولا يقبل ما لم يُسَم، فإن سُمي الراوي وانفرد عنه بالرواية واحد لم يرو عنه غيره **فمجهول العين** لا يقبل أيضا إلا إذا كان يوثقه غير من يتفرد عنه، وكذا من يتفرد عنه إذا كان أهلا لذلك، وإن روي عنه أكثر ولم يوثق ولم يجرح بل سكت

عنه **فمجهول الحال** وهو **المستور**، وقد قَبِله جماعة، ورده الجمهورُ، وقيل بالتوقف وهو التحقيق.

وإن كان ذلك الرد لبدعة فالمبتدع إن كفر فواضحٌ أنه لا يُقبل وإلا قُبل، ولولا ذلك لبطل كثير من الأحكام إلا سابّ الشيخين والرافضة مطلقا ما لم يكن داعية إلى بدعة أو موافقة مذهبه واعتقاده، وإلا رُدَّ للتهمة وهو المختار .

أو لسوء حفظٍ في الراوي، والمراد به عدم الترجيح في جانب إصابته على خطأه، فإن كان ذلك لازما له **فشاذ** على رأي، وإلا فإنْ طرأ عليه لكِبَرٍ أو مرض أو ذهاب بصر أو احتراق كتبٍ **فمختلط**، وحكمه قَبولُ ما قَبْلَه وردُّ ما حدث بعده، فإن لم يتميز وُقف.

والإسنادُ إن انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى صحابي، وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات عليه وإن تخللت ردة إن لم يكن أخذه من غير النبي صلى الله عليه وسلم مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب **فمرفوعٌ** وإلا **فموقوفٌ** أو إلى تابعي فمن بعده **فمقطوع ومنقطع**، ويقال أيضا: **أثر**

أو مسندا فإن قل عدد رجال الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلم انتهاءا **فعلو مطلق**،

أو إلى إمام من الأئمة **فعلو نسبي**،

وإن وُصل ذلك الإسناد إلى شيخ مصنف من غير طريقه **فموافقة**

أو شيخ شيخه فصاعدا **فبدلٌ**،

فإن استوى بُعد الشيخ المجتمع فيه أولا فواسطة بينهما وهو الأقوى، وإن تساوت عدد إسناده عدد إسناد أحد المصنفين **فمصافحة** تجوزا، وهما من قسم **العلو المطلق** لا النسبي كما قيل، ويقابل **العلوَّ النزولُ**،

أو تشارك الراوي ومن روى عنه في أمر مثل السن واللقي **فرواية الأقران**، أو روى كل من الفريقين من الآخر **فمدمجٌ**، وهو أخص مما قبله كرواية أبي هريرة رضي الله عنه عن عائشة رضي الله عنها ، وبالعكس.

أو روى عمن هو دونه في مرتبة الآخذين عنه **فرواية أكابر عن أصاغر** كرواية الزهري عن مالك، ومنه: **رواية الآباء عن الأبناء والصحابة عن الأتباع** كرواية العباس عن ابنه الفضل ورواية العبادلة الأربعة عن كعب الأحبار، وعكسُ ذلك كثير كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإن تقدم موت قرينين اشتركا في

الأخذ عن شيخ **فسابق ولاحق**، وقد صنف فيه الخطيب مثال ذلك: سماعُ الذهبي عن التنوخي والتحديث عنه ومات سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وآخر مَن مات مِن أصحاب التنوخي الشهابُ الشاوي مات سنة أربع وثمانين وثمانمائة .

أو اتفق الرواةُ في صيغ الأداء وغيرها من الحالات القولية أو الفعلية فمسلسلٌ،

إما في **الإسناد** كله كالمسلسل بالحفاظ أو بأخذ اللحية أو بالإيمان بالقدر وغيره

أو في معظمه كالمسلسل بالأولية لانتهائها إلى سفيان على الصحيح.

أو اسما فقط أو مع اسم الأب كالخليل بن أحمد ستة[7] أو مع الجد كأحمد بن جعفر بن حمدان أو مع الكنية كأبي بكر بن عياش ثلاثة أو مع النسبة كالحنفي إلى المذهب والقبيلة **فمتفق ومفترق.**

أو اتفقوا خطا لا لفظا **فمؤتلف ومختلف** مثل: سلَّام بالتشديد وسلَام بالتخفيف.

أو اتفقت الآباء خطا مع اتفاق الأسماء كموسى بن عَليّ بفتح العين، وموسى بن عُلي بضمها أو عكسه كشريح بن النعمان وسريج بن النعمان فمتشابه، ويتبين باختصاص من الراوي وإلا فيرجع إلى القرائنِ والظنِّ الغالب.

وإن جحد الشيخ مروي راوٍ عنه جزما رُدَّ ذلك الخبر أو احتمالا قُبل حملا على نسيانه.

---

[7] في ب: سنة بالنون.

وصِيَغُ الأداء لِمَن يَروِي بها الحديث:

سمعتُ وحدَّثني لما تحمل من لفظ الشيخ، والأول أصرح، والثاني إذا جُمع فمع غيره أو للتعظيم، وقد يُطلق على الإجازة تدليسا.

وأخبرني

وقرأت للقاريء على الشيخ بنفسه، والأول إن جُمع فكقُريء عليه وأنا أسمع.

وعن

وأخبرنا على قولٍ للإجازة مطلقا، وقريء عليه وأنا أسمع بشرط المشافهة

وأنبأ إذا كتب بها إليه من بلد ونحوه ، ويجوز استعمال الإخبار فيها مقيّدا بقوله: إجازةً أو مشافهة أو كتابة أو إذنا ونحو ذلك، ومطلقا عند قوم،

وأرفع أنواع الإجازة المُقارِنة للمناولة لِمَا فيها من التعيين، وشرطت لها وللوجادة والوصية والإعلام، فلا تصح الرواية في هذه الصور إلا إذا اقترنت بها .

ومما يتعلق بهذا العلم:

معرفةُ طبقات الرواة وبلدانهم لأمْن الاشتباه وأحوالهم تعديلا وتجريحا وجهالةً ومراتبهما ليعرف مَن يُرد حديثه ممن يعتبر،

وأرفع مراتب التعديل:

الوصف بصيغة المبالغة كأوثق الناس، أثبت الناس، إليه المُنتهىٰ في التثبت،

والمكرر كثقة ثقة، ثقة ثبت، أو ثقة حافظ، أو ثقة حجة، أو ثقة متقن، ونحو ذلك.

ويليها:

محلّهُ الصدقُ، رووا عنه، شيخٌ، يُروىٰ حديثُه، يُعتبر به، وسط، صالح الحديث، مقارب الحديث، جيد الحديث، حسن الحديث.

ويليها:

صُويلحٌ، صدوق إن شاء الله تعالىٰ، أرجو أنه لا بأس به.

وأسوأ مراتب التجريح:

ركن الكذب، كذاب، وضاع، دجال، يكذب، يضع.

ويليها:

متهم بالكذب، أو بالوضع، ساقط، هالك، ذاهب، متروك، نزكوه[8] فيه نظر، سكتوا عنه، لا يعتبر به، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون.

ويليها:

مردود الحديث، ضعيف جدا، واهٍ، مطروح، ارم به، ليس بشيء، لا يساوي شيئا.

ويليها:

ضعيف، منكر الحديث، مضطرب الحديث، ضعفوه، لا يحتج به.

ويليها:

فيه مقال، ليس بذاك، ليس بالقوي، ليس بعمدة، فيه خُلْف، مطعون فيه، سيء الحفظ، لين، تكلموا فيه، فيه أدنى مقال.

ويثبتان[9] بقولِ واحدٍ على الصحيح، وإن اجتمعا في شخص فالجرح مقدَّمٌ وإن تعدد المعدِّل.

---

[8] في ب: تركوه.
قال الزبيدي في تاج العروس (27/ 371):
وَمن المَجاز: نَزَكَ فُلانًا: إذا أساءَ القَوْلَ فِيهِ، وقِيل: إذا رَماهُ بغَيرِ حَق وَهُوَ من حَدِّ ضَرَبَ، كَمَا فِي العُبابِ، وَقَالَ ابنُ الأَثِير، وأَصْلُه من النَّيزَكِ: الرّمْح القَصِير، وَفِي حَدِيث ابنِ عَوْنٍ وذُكِرَ عِنْدَه شَهْرُ بنُ حَوْشَبٍ فَقَالَ: إنّ شَهْراً نَزَكُوهُ أي: طَعَنُوا عليهِ وعابُوه.

[9] أي: التعديل والتجريح.

وكذا: معرفة الأسماء المجردة والكنى بجميع أنواعها، وهي ثلاثة عشر، والألقاب وأسبابها كالأعمش والأعرج والضال.

والانتساب إلى وطن أو حرفة أو صناعة كالخياط والبزاز.

والمنسوب إلى غير أبيه كالمقداد بن الأسود وإسماعيل بن علية

ومَن وافق اسمه اسم أبيه وجده كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي.

أو اسم شيخه وشيخ شيخه كرواية عمران القصير[10] عن عمران بن رجاء عن عمران بن حصين .

أو اسم راويه وشيخه كالبخاري روى عن مسلم الفراديسي، والراوي عنه مسلم بن الحجاج.

والموالي من أعلى ومن أسفل بالرق أو الحِلْفِ أو بالإسلام .

والإخوة والأخوات سواء ثلاثة أو أربعة .

آداب الشيخ والطالب

منها ما يشتركان (فيه) كتصحيح النية[11] والتطهر عن أغراض الدنيا وتحسين الخُلُق.

---

[10] في الأصل: القصر.

ومنها ما ينفرد أحدهما، فالشيخ في الإسماع إذا احتيج إليه والإرشاد إلى من هو أولى منه، وعدم التحديث قائما ولا عجِلا ولا في الطريق.

والطالب في توقير الشيخ وإرشاد الغير لِمَا سمعه وعدم ترك الاستفادة لحياءٍ أو تكبُّر، وكتابة ما سمع، والاعتناء بالتقييد والضبط، والمذاكرة بالمحفوظ.

وسن التحمل وقته بالنسبة إلى السماع التمييز، ويحصل غالبا باستكمال خمس سنين، وما دونها فهو حضورٌ.

وسنُّ الأداء لا حد له بل متى تأهَّل لذلك فقيل: خمسين، ولا ينكر عند الأربعين، وإذا كان بارعا فما بين عشرين وثلاثين أو عشرين.

وكتابةُ الحديث ومقابلتُه مع نفسه أو مع شيخه أو فرعٍ قُوبل عليه.

وتصنيفه مع مراعاة الترتيب، وتبيين اختلاف النقَلة إذا تأهَّل وأسبابه.

ومرجع تلك الأنواع كلِّها إلى النقل، فليراجع لها إلى مؤلفاتها المبسوطة ليحصل الوقوفُ على حقائقِها.

---

[11]في ب: النسبة.

والله تعالى أعلم بحقيقة الأحوال، فله الحمد والشكر أتمهما[12] في كل آن[13] وحال، والصلاة والسلام على سيدنا محمد السيد الكريم المفضال، وعلى آله وصحبه ذوي الكمال والإكمال .

قال مؤلفها أدام الله تأييده:

نجزت المسودة في محروس موسنة من بلاد اليمن، وكمل تبييضه ومقابلته على حسَب الطاقة بمدينة المحمية زبيد، وذلك نهار الجمعة عاشر ربيع الآخر من سنة 1165، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، تمت بحمد الله وعونه

علقه لنفسه فقير رحمة ربه، وأسير وصْمة ذنبه

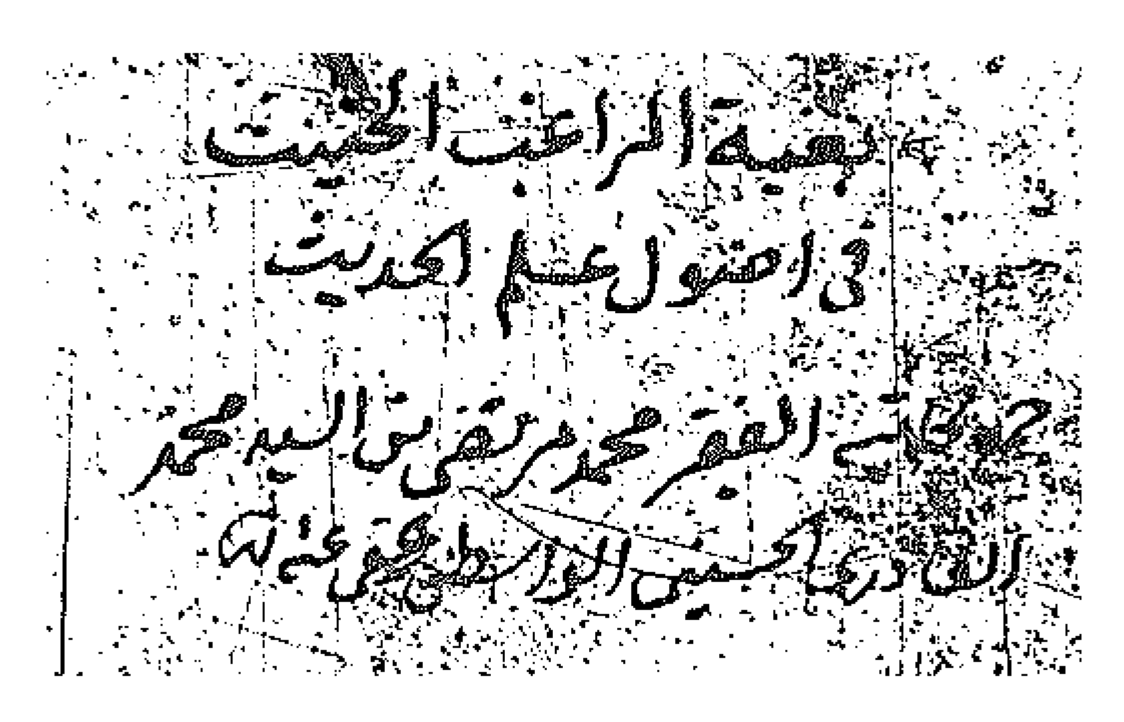
موسى ابن المرحوم داود الإمام هو بجامع الأمير شيخو العمري في اليوم الثاني عشر من جمادى الأولى سنة 1189 حامدا مصليا مسلما.

---

[12] في ب: أتمها.

[13] في ب: آل.

نسخة نفيسة بخط المؤلف رحمه الله



بغية الراغب المتمني

في أصول علم الحديث

جمع كاتبه الفقير محمد مرتضى بن السيد محمد

[illegible] الحسيني الواسطي عفي عنه

آخرها

هذا آخرها والله تعالى أعلم بحقيقة الأحوال فله الحمد [illegible] في كل آن وحال والصلاة والسلام

على سيدنا محمد السيد الكريم المفضال وعلى آله وصحبه ذوي الكمال والإكمال

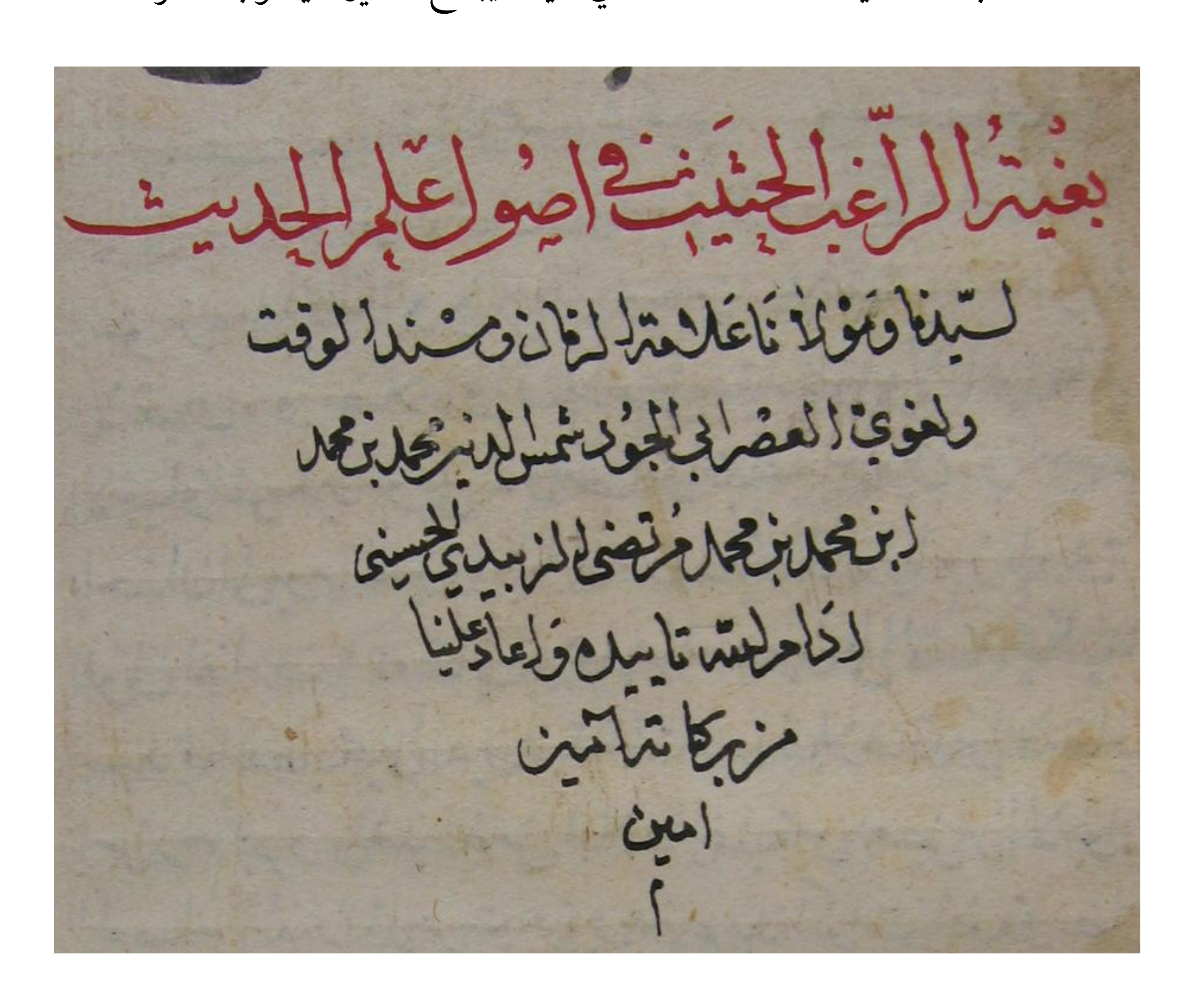
تحررت المسودة في محروس [illegible] من بلاد اليمن وكمل تبييضه

ومقابلته على حسب الطاقة بمدينة [illegible] زبيد وذلك

نهار الجمعة عاشر في ربيع الآخر من

سنة ١١٦٥

نسخة بخط تلميذ المصنف نسخت في حياته بجامع الأمير شيخو بالقاهرة[14]



بغية الراغب الحثيث في أصول علم الحديث

لسيدنا ومولانا علامة الزمان ومسند الوقت
ولغوي العصر أبي الجود شمس الدين محمد بن محمد
ابن محمد بن محمد مرتضى الزبيدي الحسيني
أدام الله تأييده وأعاد علينا
من بركاته آمين
آمين
م

---

[14] وللعلامة مرتضى الزبيدي : الأمالي الشيخونية وقفت عليها بخطه في الهند.

آخرها

ذوى الكمال والاكمال قال مؤلفها ادام الله تاييده نجزت
المسودة فى محروس موسنه من بلاد اليمن وكمل تبييضه ومقابلته
على حسب الطاقة بمدينة المحمية زبيد وذلك نهار الجمعة عاشر
ربيع الاخر من سنة ١٠٦٥ والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب

تمت بحمد الله
وعونه

علقه لنفسه فقير رحمة ربه واسير وصمة ذنبه
موسى ابن المرحوم داود الامام بجامع المرحوم
العمرى فى اليوم الثانى عشر
[illegible] ربيع الاول سنة ١٠٨٩
من [illegible] حامدا مصليا مسلما


شبكة الألوكة
www.alukah.net